



وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة مما أثبتته ضابط قسم مكافحة المخدرات في محضره من أنه قام بتنفيذ الأذن الصادر له من النيابة فضبط بحقل والدة الطاعن نبات الخشخاش وسط زراعة القمح وما أدلى به دلال المساحة وشاهدان يجاوران الأرض المنزرعة من أن الطاعن هو الذي يقوم على خدمة الأرض وزراعتها وما أدلى به الضابط ووالدة الطاعن في التحقيق الابتدائي من أنه هو الزارع للأرض دون حائزها وما أسفرت عنه المعاينة من أن نبات الخشخاش قائم بالأرض في مساحة تقع وسط زراعات القمح وما تضمنه تقرير المعمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي من أن الشجيرات المضبوطة لنبات الخشخاش والمنتج للأفيون وهي أدلة سائغة في مجموعها ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته لمحكم عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق . لما كان ذلك ، وكان الأصل في المحكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كانت الجريمة التي دين الطاعن بها لا يشملها استثناء فانه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات ولمحكمه الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوتها من أي دليل تطمئن إليه ما دام أن هذا الدليل له مأخذة الصحيح من أوراق الدعوى، وإذ كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما استخلصته واطمأنت إليه من الأدلة سائفة البيان فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شئ لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح دفاع الطاعن ودل على علمه بطبيعة النبات المضبوط بقوله أن هذا الدفاع يقوم على إنكار مرسل غير منضبط النفي إذ ليس ثمة دليل مقبول على غيابه بعيدا وقت زراعة النبات أو على أن نبت النباتات المخدرة طبيعيا بل هو ادعاء ينقضه من القواعد حقيقة تخليه المكان من زراعة القمح تماما كما استظهرتها المعاينة.. لما كان ذلك ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع . وإذ كان ما ساقته المحكمة تبريرا لاقتناعها بعلم الطاعن بحقيقة الشجيرات المنزرعة كافيًا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص وسائغا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه ، فلا يجوز مصادرتها في عقيدتها، ولا المجادلة في تقديرها أمام

محكمة النقض . لما كان تلك وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على قولهم مهما وجه إليه من مطاعن وحام حوله من شبهات كل هذا مرجعه النهائي محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، كما أن من حق المحكمة وهي في سبيل تكون عقيدتها أن تأخذ بأقوال الشاهد في أي مرحلة ما دامت قد اطمأنت إليها وأن تطرح ما عداها ، لما كان ذلك ، فإن نعى الطاعن على الحكم أخذاً بأقوال الشهود في مرحلة التحقيق الابتدائي دون أقوالهم بالجلسة ومنازعتة في القوة التدليلية لأقوال هؤلاء الشهود استناداً إلى علم ضبطه لإقامته بالقاهرة وعدم نقل حيازة الأرض لاسمه وقوله بقيام والدته بزراعتها بنفسها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في العناصر التي استنبطت منها المحكمة معتقدها في الدعوى وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم " فإن الطعن برمته يكون قائماً على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

( ١٠٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٢/٤/١٩٨٤ )

الدفع بعدم القدرة علي التمييز بين ما يعد نباتاً مخدراً وما لا يعد كذلك .

إذا كان المتهم في جريمة زرع حشيش في أرض مملوكة له وإحرازه قد تمسك بأنه لا يباشر زرع الأرض التي وجد بها الحشيش المزروع ولا يشرف عليها بل يؤجرها للغير وأنه - لحدائة سنة - لا يميز شجيرات الحشيش من غيرها ، فاستبعدت المحكمة عقد الإيجار الذي استند إليه لما قالته من أنه أعد خصيصاً لدرء التهمة عنه ، واعتبرت الجريمة لاصقة به فحكمها يكون قاصراً ، إذ أن ما قالته إن صح اعتباره منتجاً استبعاد عقد الإيجار فإنه غير مؤد إلى ما رتب عليه من ثبوت عناصر كل من الجريمتين من ناحية مباشرة زرع الحشيش وحيازة ثمره مع العلم بحقيقة أمره .

( الطعن ٢٠٩٢ لسنة ١٧ ق جلسة ١٤/١٠/١٩٤٧ )

الدفع بوجود ترخيص إداري بزراعة النبات المخدر

إذا ضبط أفيون مع مزارع بيده رخصة تبيع له يبيع الأفيون الناتج من زراعته وثبت أن الأفيون

المضبوط هو من محصول زراعته فلا يصح أن يطبق عليه قانون الاتجار بالمواد المخدرة حتى ولو كانت كمية الأفيون المضبوطة غير مقيدة بدفتره . إذ لم يرد في هذا القانون نص يعاقب على عدم القيد وإذن فلا يبقى سوى الإجراء الإداري بسحب الرخصة طبقاً للشروط المدونة بها .

( الطعن ٩٥٢ لسنة ٤٦ ق جلسة ١١ / ٤ / ١٩٧٩ )

### السبب الثاني للبراءة

الدفع بانتفاء القصد الجنائي لجريمة زراعة نباتات مخدرة

إن استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج .

ولما كان القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها وهو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها . . . . . ، لما كان ذلك وكان ما أوردته المحكمة في معرض بيانه لواقعة الدعوى والظروف التي أحاطت بها وإيراده لأقوال شاهدي الإثبات الأول والثاني من أن التحريات دلت على أن الطاعنين يقومان بزراعة نباتات مخدرة بالأرض المملوكة لهما وسط زراعات الفول ومن ضبط النباتات بحقلهما وإقرارهما بملكيتهما للمزروعات وأنهما يزرعانهما بقصد استخراج الأفيون والحشيش منها للاتجار فيها ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن يكون على غير سند صحيح .

( الطعن رقم ٣٠ لسنة ٦٣ ق جلسة ٩ / ٢ / ١٩٩٥ )

الطلبات

الهيئة الموقرة ::

لما سبق إبداءه من دفاع ودفع فإن المتهم يلتمس الحكم ببراءته من الاتهام المسند إليه.

وكيل المتهم . . . . . المحامي